Distr.: General
29 July 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦

[بناء على توصية لجنة التنمية الاجتماعية (*E/2016/26*)]

٢٠١٦/٦ - تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠٠٥/١١ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦/١٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/١٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠١٠/١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١٢/٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٤/٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٥٠/١٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/١ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المعنون ”استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“ الذي نصت فيه الجمعية على أن المجلس ينبغي له أن يدعو هيئاته الفرعية، في جملة هيئات أخرى، للإسهام في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه، وأن يكفل المواءمة والتنسيق بين جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج عملها بتوزيع أوضح للعمل بينها وإعطائها توجيهات واضحة فيما يتعلق بالسياسة العامة[1]،

وإذ يسلم بالالتزام بضرورة تعزيز المجلس ويشدد على ضرورة ذلك، في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره من أجهزة المنظمة الرئيسية، للمتابعة

(١) قرار الجمعية العامة ٦٨/١، المرفق، الفقرتان ٣ و ٨.

الرجاء إعادة الاستعمال

المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإذ يسلم بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن،

وإذ يشدد على أن اللجنة تظل هي المسؤولة في المقام الأول عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[٢]، وأنها تمثل المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره قراره ١٩٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ الذي قرر المجلس بموجبه أن تقوم اللجنة، في جملة أمور، بمواءمة ولايتها لضمان اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية، واستعراض أساليب عملها وتحديثها، وتقديم توصيات للمجلس بشأن التنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى قراره ١٩٩٦/٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي قرر بموجبه أن تقوم اللجنة، في سياق تنفيذ ولايتها، بمساعدة المجلس في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٣] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤] والمشاكل التي تعترضه، وبتقدم المشورة إلى المجلس بهذا الشأن،

وإذ يسلّم بأهمية دور المنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في النهوض بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وفي أعمال اللجنة في هذا الصدد،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ يؤكد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة،

وإذ يسلم بأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢[٥]،

---

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٤، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.02.IV.4) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وبرنامج العمل العالمي للشباب[٦]، وأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده[٧]، فضلا عن وفاء الدول الأطراف بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٨] وغيرها من الصكوك الرئيسية ذات الصلة، هي أمور يعزز بعضها بعضا للدفع قدما بالتنمية الاجتماعية للجميع،

وإذ يسلم أيضا بأن إطارا محكما للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، سيسهم إسهاما أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصد الأشواط المقطوعة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب،

١ - يعيد تأكيد اضطلاع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو دوري وفي سياق تعزيز المعالجة المتكاملة لمسائل التنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، باستعراض المسائل المتصلة بمتابعة وتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٣] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٤] على نحو متسق مع مهام وإسهامات أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة، وبإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛

٢ - يؤكد أن اللجنة ستسهم في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٩]، في إطار ولايتها الحالية، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف وما يربطها من صلات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وحيثما كان ذلك ممكنا، المساهمة في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى والتواؤم معها، وفقا للترتيبات التنظيمية التي ستقرر من قبل الجمعية العامة والمجلس؛

---

(٦) قرار الجمعية العامة ٨١/٥٠، المرفق، وقرارها ١٢٦/٦٢، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة ٣/٦٨.

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2515, No. 44910.

(٩) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٣ - يقرر أن تقوم اللجنة بالإبلاغ عن الجوانب الاجتماعية ذات الصلة بالموضوع الرئيسي المتفق عليه للمجلس من أجل الإسهام في أعماله؛

٤ - يقرر أيضا الإبقاء على دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين فيما يخص دورتي اللجنة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨؛

٥ - يعيد تأكيد ضرورة مواصلة انتخاب أعضاء مكتب اللجنة لولاية مدتها سنتان، بالتزامن مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛

٦ - يقرر أن يكون عنوان الموضوع ذي الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الذي سيتيح للجنة الإسهام في أعمال المجلس ''استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع''؛

٧ - يقرر أيضا النظر في تطبيق نظام فترة السنتين على قرارات اللجنة بغية وضع حد للازدواجية والتداخل وتعزيز التكامل بين المجلس والجمعية العامة لدى النظر في مسائل متشابهة أو مترابطة ولدى التفاوض بشأنها؛

٨ - يدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة على مستوى رفيع بشكل مناسب؛

٩ - يشجع المنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على المشاركة، إلى أقصى حد ممكن، وتمشيا مع قرار المجلس ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، في أعمال اللجنة وفي رصد وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة[٢]؛

١٠ - يقرر أن تبقي اللجنة أساليب عملها قيد الاستعراض، بما في ذلك أداء دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين، بما يشمل دورتها الخامسة والخمسين لعام ٢٠١٧ إذا لزم الأمر، بهدف التكيف، حسب الاقتضاء، مع أعمال المجلس ودورته.

الجلسة العامة ٢٨
٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦